رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٤ / ٥ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية

US-China competition in Africa

د. سارة حامد ناجي

Dr. Sarah Hamed Naji

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

sarahhamid808@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يمثل التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية أحد أبرز مظاهر الصراع الجيوسياسي والاقتصادي في العصر الحديث، إذ يسعى الطرفان إلى تعزيز نفوذهما في إفريقيا عن طريق تقديم استثمارات ضخمة، مشاريع تنموية، وتواجد عسكري. فتعتمد الصين على مبادرة الحزام والطريق لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول الأفريقية، بينما تعتمد الولايات المتحدة على سياسات دعم الديمقراطية والمساعدات الإنسانية. فهذا التنافس على القارة، أصبح فرصة لبعض الدول الإفريقية لتحسين أوضاعها الاقتصادية والتنموية، لكنه يهدد في الوقت ذاته بزيادة الاستقطاب وفرض الضغوط على الدول الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: " التنافس "، "القارة الإفريقية"، "الولايات المتحدة الأمريكية"، "الصين"

Abstract

The US-China rivalry in Africa is one of the most prominent manifestations of the geopolitical and economic conflict in the modern era, as both sides seek to enhance their influence in Africa by providing huge investments, development projects, and military presence. China relies on the Belt and Road Initiative to strengthen trade and investment relations with African countries, while the United States relies on policies to support democracy and humanitarian aid. This competition on the continent has become an opportunity for some African countries to improve their economic and development conditions, but at the same time it threatens to increase polarization and impose pressure on African countries

Keywords: " competition", "African continent", "United States of America", "China"

المقدمة

تعد القارة الأفريقية من مناطق التنافس المهمة في النظام الدولي، ذلك بسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية. وقد شهدت في العقود الأخيرة، اشتداد التنافس بين الولايات المتحدة والصين في بسط النفوذ والسيطرة على اغلب القطاعات، مما أثر على التنمية والاستقرار في الدول الأفريقية. هذا ويمكن فهم أهمية القارة الأفريقية عن طريق النظر إلى المكانة التي تحظى بها في الاقتصاد العالمي وفي السياسة الدولية، إذ تزخر القارة بموارد مالية وبشرية ضخمة، وهو ما يجعلها مركز اهتمام للقوى العظمى.

أهمية البحث : تبرز أهمية هذا البحث من واقع التنافس المحتدم بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ في القارة الأفريقية، والذي يحمل تداعيات كبيرة على الدول الأفريقية من حيث التنمية الاقتصادية، الاستقرار

السياسي، والتوجهات الاستراتيجية. إذ يعد هذا الموضوع مهماً لفهم كيفية تأثير هذه القوى العالمية على مستقبل إفريقيا وما يمكن أن تقوم به الدول الأفريقية لتعظيم الفوائد وتقليل الأضرار.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى الآتي:

١-تحليل طبيعة التنافس الأمريكي الصيني في قارة إفريقيا عن طريق دراسة الخلفية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين مع دول القارة الإفريقية.
٢-تسليط الضوء على المجالات الرئيسة لتنافس الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وتحديد تأثيراتها على القارة.
٣-استكشاف السياسات والاستراتيجيات التي يمكن للدول الأفريقية تبنيها لتحقيق مصالحها الوطنية في ظل التنافس المحتدم عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

مشكلة البحث: مع الازدياد المطرد في حجم التواجد الأمريكي والصيني في القارة الإفريقية ، تظهر مشكلة تتعلق بمدى فائدة هذه التواجد في القارة الإفريقية فهل هو يخدم دول القارة ، أم يزيد من التعقيدات السياسية والاقتصادية الموجودة هناك، وبعبارة أخرى : هل يخدم هذا التنافس مصالح الدول الأفريقية أم يزيد من التعقيدات السياسية والاقتصادية؟ فهذا التساؤل يعكس مشكلة ترتبط بموضوع هذا البحث، ويتطلب وضع إجابات مباشرة عليه.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لفهم أبعاد التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا، إذ يتم جمع البيانات من مصادر متنوعة تشمل تقارير دولية، دراسات أكاديمية، وتحليلات اقتصادية وسياسية، كما يتم استخدام منهج المقارنة لتوضيح الاختلافات بين النهجين الأمريكي والصيني وتأثيرهما على الدول الأفريقية.

هيكلية البحث : سيتم تقسيم هذا البحث الى اربع مباحث وكالآتي:

١. المبحث الأول: خلفية تاريخية واستراتيجية للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.
٢. المبحث الثاني: المجالات الرئيسة للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.
٣. المبحث الثالث: آثار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية.
٤. المبحث الرابع: تقييم التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية ومستقبله.

المبحث الأول: خلفية تاريخية واستراتيجية للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية

تعد القارة الإفريقية ذات أهمية استراتيجية بالغة، ما جعلها ساحة تنافس متزايد بين القوى الدولية، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين باعتبارهما قوتين رئيستين على الساحة العالمية، وقد شهد هذا التنافس السياسي تصاعدًا ملحوظًا في المنطقة خلال السنوات الأخيرة، فكان لهذا التنافس أثر عميق على دول المنطقة، فقد أضفى عليها طابعًا من الاستقطاب والتحزب الذي يهدف في جوهره إلى خدمة المصالح السياسية لكلتا القوتين في مناطق هذه

القارة[١]، وهذا الاستقطاب والتحزب، لم يأتي بصورة مباشرة وسريعة، بل هل مبني على خلفيات تاريخية سابقة لهذه القوى العظمى في هذه المنطقة، فالولايات المتحدة مارست أدواراً متغيرة وعديدة في خلق الأزمات الإفريقية أحياناً ، وحل هذه الأزمات أحياناً أخرى، ولفترات طويلة [٢]. فيما أن الصين كانت لاعباً صامتاً في هذه المنطقة[٣]، فقد كانت تؤدي أدواراً صنفت على أنها سلبية أحياناً وإيجابية أحياناً أخرى، ولكن اغلب هذه الأدوار نفذت خلف الكواليس ولم تأخذ حيزها في الخطاب السياسي، وهذا يعكس سياسية الصين الخارجية التي تهتم وتحيط بالجوانب التجارية والاقتصادية اكثر من الجوانب السياسية، فحتى لو تدخلت في سياسات الدول، فالأغراض تجارية تحقق لها مكاسب اقتصادية[٤].

أن المقارنة بين أدوار الولايات المتحدة والصين في القارة الإفريقية تفرض تناولاً للخلفية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات كل دولة منهما بالدول الإفريقية، وهذا يسهم في تحديد خلفية التنافس بين هاتين الدولتين على هذه القارة، ولذلك سيتم تقسيم هذا الموضوع على مطلبين وعلى وفق الآتي:

المطلب الأول: العلاقات الأفريقية الأمريكية

شهدت العلاقات الأفريقية الأمريكية تطورًا كبيرًا خلال في القرن التاسع وعشر وما بعده، إذ تتسم هذه العلاقة بتعقيداتها التاريخية والسياسية والثقافية، فهي تعكس بدرجة كبيرة تطور المجتمع الأمريكي، وتحول هذه الدولة الى دولة عظمى تمثل القطب الأوحد في العالم، فقد أدت العوامل الاقتصادية والجيوسياسية دورًا كبيرًا في تشكيلها[٥]، ولعل جذور هذا العلاقات تعاكس في طبيعتها علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الإفريقية في الوقت الحالي، إذ إن بداية العلاقات بين الطرفين تمحورت في اطار من الاستغلال والسطوة ، فقد ظهرت بمظهر تجارة العبيد، والتي عكست واقعاً مأساوياً مرت به دول القارة الإفريقية في علاقاتها مع الولايات المتحدة، فقد كانت الأخيرة تقوم باختطاف ملايين الأفارقة ونقلهم قسرًا إلى الولايات المتحدة للعمل في المزارع والمناجم، إذ شكّلت هذه التجارة أساسًا للتفاعلات الأولى بين الطرفين، لكنها خلّفت إرثًا من الألم والانقسام العرقي[٦].

ومع نهاية العبودية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، بدأت مرحلة جديدة من التفاعل بين الطرفين، إذ تطلّع الأمريكيون من أصول أفريقية إلى القارة الأم كرمز للحرية والهوية الثقافية، وبرزت حركات مثل "عودة الأفارقة إلى إفريقيا" التي قادها "ماركوس غارفي"[٧]، والتي دعت إلى إعادة الأفارقة المنحدرين من العبيد إلى أوطانهم الأصلية بناءً على رغبتهم، وبالمقابل فضل كثير من الإفريقيين البقاء في الولايات المتحدة ، وهذا ما أسهم في خلق انقسامات مجتمعية في البلد، وظهور أعمال عنف مبنية على أسس عنصرية بين ذوي البشرة السوداء والبيضاء[٨].

وفي ظل التطورات التي حصلت أثناء القرن العشرين ونشوب الحروب العالمية والإقليمية، وظهور اتفاقيات دولية اشتركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وتأسيس الأمم المتحدة وتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول القارة الإفريقية، وأصبحت تأخذ أبعاداً أخرى تحقق عن طريقها

مصالح الدول الإفريقية[٩]، ولو بصورة انتقائية، ولعل ابرز امثله على هذا التطور، هو ظهور المبادرات والبرامج الإنمائية الأمريكية لدول القارة الإفريقية . ففي حقبة الحرب الباردة، كانت الأولوية للولايات المتحدة هي مواجهة النفوذ السوفييتي، فقد أنشأت الولايات المتحدة شراكات مع الدول الأفريقية للحد من النفوذ الشيوعي، مع تقديم مساعدات اقتصادية واجتماعية لهذه الدول، فتضمنت هذه المساعدات برامج إنمائية مثل برامج "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) [١٠]، ومبادرات مثل "إفريقيا النمو والفرص" (AGOA) ، التي تهدف إلى تعزيز التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا[١١].

ومع نهاية الحرب الباردة، تغيرت أولويات الولايات المتحدة لتصبح أكثر تنوعاً، إذ ركزت على مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في القارة الإفريقية، كما ازدادت الجهود الأمريكية في مجال الصحة العالمية، مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عبر مبادرة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR) [١٢]، إلى جانب ذلك، أسهمت الولايات المتحدة في مشاريع لدعم الاستقرار السياسي في المناطق التي تشهد نزاعات، مثل السودان ونيجيريا[١٣].

ومن الناحية الاستراتيجية، تولي الولايات المتحدة أهمية خاصة لبعض الدول الأفريقية ذات المواقع الجغرافية الاستراتيجية مثل كينيا ونيجيريا، إذ تُعد مبادرة "ازدهار إفريقيا" (Prosper Africa) [١٤]، جزءاً من جهود الحكومة الأمريكية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين[١٥].

المطلب الثاني : العلاقات الأفريقية الصينية

بدأت الصين تعزز علاقاتها مع إفريقيا منذ الخمسينات، عندما دعمت حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، ارتكزت العلاقات الصينية الأفريقية على مبدأ المنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. خلال العقود الأخيرة، اتخذت الصين خطوات واسعة لتعزيز وجودها في القارة عن طريق تقديم قروض ميسرة ومساعدات إنمائية، فضلاً عن إطلاق مبادرة الحزام والطريق[١٦].

إن المرحلة التي وصلت له العلاقات الصينية الإفريقية في الوقت الحاضر لم تكن محل صدفة، بل كانت نتاجاً لسنوات من العمل الصيني الدؤوب على التقارب مع دول إفريقيا، وعلى الرغم من تعرض السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا الى متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، إلا إنه يمكن القول بأن الخط البياني للانغماس الصيني في إفريقيا كان دائما متجهاً للأعلى وخاصة منذ سنة ١٩٩١ ولغاية الوقت الحاضر، وهذا ما مثل تطوراً سريعا وفريدا ومفاجئاً للدول الكبرى في فرض الصين نفسها كطرف موثر ولاعب قوي في الساحة الدولية[١٧].

إذ استغلت الصين السلام الذي ساد العالم بعد نهاية الحرب الباردة سنة ١٩٩١ في البدء بالصعود للريادة العالمية عن طريق التركيز على الجانب الاقتصادي الدولي مبتعدةً في ذلك عن فكرة الهيمنة المباشرة أو بالوكالة على الدول، والتي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبهذا شقت الصين مسارها في ما رغبت فيه وصولاً، فقد اتسمت السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

بالعديد من التطورات والتغيرات الرئيسة، إذ إن هذه المدة تعد أساساً لما وصلت الصين إليه من قرابة مع الدول الإفريقية في الوقت الحالي، فالصين عملت على تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية بصورة اكبر عن المدد السابقة، مع التركيز على التعاون الاقتصادي والمشاركة الدبلوماسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[١٨].

لقد رأت الصين منذ وقت مبكر أن الدول الإفريقية مكاناً مناسباً لتعزز عن طريقها استثماراتها العقارية والإنشائية ، إذ افتقار اغلب الدول الإفريقية للعمران والمباني الأساسية والخدمية، ووجود مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة في القارة، فضلاً عن المستوى المعيشي المتدني للأفراد في القارة وكذلك صعوبة تأمين الموارد الأساسية، كل ذلك أسهم في تكوين هذه الرؤية[١٩]، إذ تشير أحدى الدراسات إلى إن الصين منذ نهاية الثمانيات وحتى مطلع القرن الواحد والعشرين عملت على إنشاء وتنفيذ أو دعم اكثر من (٨٠٠) مشروع في القارة الإفريقية، كثير منها كان منصباً على العمران والإنشاءات والتنفيذ للمباني السكنية أو الخدمية، وبمقابل أسعار وفوائد بسيطة وغير مشروطة سياسياً[٢٠]. وهذا ما جعل الدول الإفريقية ترى الصين بعين الصداقة والود عكس رؤيتها لبعض الدول الأخرى التي تشترط شروطا سياسية واستراتيجية بمقابل تقديم الدعم والتنفيذ في المشروعات المقامة في القارة[٢١].

ولعل من ابرز التطورات والأحداث التي شهدتها العلاقات الصينية الإفريقية في المدة ما بعد الحرب الباردة هو الدعم الكبير الذي قدمته الصين لعدة قطاعات أهمها قطاع الصحة وقطاع الزراعة فهذين القطاعين عانت القارة الإفريقية من ضعف كبيرة فيهما بالرغم من الأهمية الكبيرة التي ترتبط بهما، وقد عملت الصين على تطوير استثماراتها في هذين القطاعين مع تقديم المساعدة بنفس الوقت للدول الإفريقية في تنميتها عن طريق تقديم عروض للاستثمار أو لإنشاء المشاريع بمقابل بسيط يتناسب مع المستوى الاقتصادي لهذه الدول ودون وضع شروط سياسية مسبقة[٢٢].

أما على صعيد الزراعة والقطاع الزراعي في الدول الإفريقية، فقد دفعت الرغبة الصينية في تأمين موارد متعددة للدخل الصيني، الى جعل الحكومة تتبنى سياسات خارجية لا تنصب فقط على فكرة تأمين موارد الطاقة التي تتبنها دول المحور الغربي والولايات المتحدة الأمريكية[٢٣]. وهذا ما جعل الحكومة الصينية تشجع الشركات المحلية على الاستثمار الزراعي في دول إفريقيا، خاصة وإن التربة الإفريقية غير خصبة وتحتوي على ملوحة عالية، وانها تربة خشنة تؤدي الى تأكل أسلحة المعدات الزراعية مما يؤدي الى تكاليف باهظة إضافية[٢٤]. وإن معالجة هذه التربة تحتاج الى خبرات زراعية متقدمة تفتقدها الدول الأفريقية، الأمر الذي يدفع هذه الدول الى الاعتماد على الخبرات الأجنبية لغرض استصلاح مساحات شاسعة في القارة غير مستغلة وغير مأهولة.

هذا ومن شواهد دعم الصين للقطاع الزراعي في إفريقيا هي التسهيلات المالية التي قدمتها لـ (شركة الأعمال الزراعية الصينية – CSFAC) لتشجيعها على تطوير استثماراتها في دول إفريقيا والتي بدأتها الأخيرة منذ مطلع التسعينيات، وعلى اثر ذلك طورت الشركة استثماراتها في دولة (زامبيا وتنزانيا وأنغولا)، وعملت على إدخال برامج زراعية تنموية حديثة لهذه الدولة أسهم بنمو قطاعها الزراعي[٢٥].

كما أن الصين عملت على تحويل جزء من الديون الإفريقية عليها أو منح قروض لهذه الدول لسداد ديوانها سيسهم بشكل فاعل في ترسيخ العلاقات الصينية الإفريقية، وهذا ما حدث بالفعل عندما منحت الصين قروضاً لدول إفريقيا تجاوز مقدارها (٨٠) مليار دولار أمريكي، وبمقابل فوائد بسيطة ودون شروط سياسية[٢٦].

وقد استمر الارتباط الاقتصادي بين الصين والدول الأفريقية في النمو منذ مطلع التسعينيات، وبدأت الشركات الصينية بالاستثمار في البلدان الأفريقية، وخاصة في قطاعات مثل النفط والمعادن وتطوير البنية التحتية، فتوسعت التجارة بين الصين وإفريقيا بشكل ملحوظ خلال هذا العقد، وقد قدمت الصين للدول الأفريقية مساعدات تنموية، بما في ذلك المنح والقروض الميسرة لمشاريع البنية التحتية والتنمية، وغالباً ما كانت المساعدات الصينية تأتي بشروط سياسية أقل مقارنة بالمساعدات المقدمة من الدول الغربية[٢٧].

وعلى الصعيد السياسي، سعت الصين إلى تعزيز نفوذها في القارة الإفريقية عن طريق إقامة منتديات مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، الذي يوفر منصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين[٢٨]. ومن الناحية الأمنية، قامت الصين بإرسال قوات لحفظ السلام إلى دول أفريقية مثل السودان والكونغو، مما عكس رغبتها في تعزيز دورها كقوة عالمية[٢٩].

المبحث الثاني: المجالات الرئيسة للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية

هناك عدة مجالات تعداً محلاً للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، وسيتم تناول هذه المجالات في مطلبين وكالآتي:

المطلب الأول: المجال الاقتصادي

لعل اغلب الصراعات الدولية اذا لم تنشأ لأسباب اقتصادية بحتة، فأن احد أسبابها هو التنافس الاقتصادي، فالمجالات الاقتصادية هي الطريق المباشر نحو الريادة العالمية التي تسعى لها الدول العظمى[٣٠]، وكذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين، فالثروات التي تمتلكها قارة إفريقيا، دائما ما كانت محط جذب للقوى العالمية بما في ذلك الاستعمارية ، نحو هذا القارة، وفي ظل تطور قواعد القانون الدولي وتزايد دور الرقابة الدولية في منع الاستغلال والاستعمار للدول، على الأقل ليس بصورة مباشرة وصريحة، فقد تحولت توجهات الدول العظمى في تعزيز اقتصادياتها من الاستغلال المباشر أو الاستعمار الى سلوك طرق أخلاقية تحقق مصالح مشتركة مثل الاستثمار وتعزيز التبادل التجاري، وتقديم المنح والقروض بمقابل الامتيازات، وعلى هذا النهج ظهر التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، وفي المجالات الاقتصادية الآتية:

أولا: الاستثمارات والبنية التحتية

تمثل الاستثمارات في البنية التحتية إحدى أبرز المجالات التي يظهر فيها التنافس بين الولايات المتحدة والصين في القارة الإفريقية. فالصين، عبر مبادرة الحزام والطريق، قامت بتمويل مشاريع ضخمة تشمل بناء طرق سريعة،

موانئ، سكك حديدية، وسدود مائية[٣١]، من الأمثلة البارزة سد النهضة في إثيوبيا وميناء مومباسا في كينيا[٣٢]. بالمقابل، تركز الولايات المتحدة على دعم القطاع الخاص وتوفير تمويل عبر مؤسسات مثل مؤسسة تحدي الألفية (MCC) [٣٣].

وتُظهر المشاريع الصينية طابعاً شاملاً وواسع النطاق إذ تستهدف تطوير البنية التحتية لربط القارة بسلاسل التوريد العالمية[٣٤]. مع ذلك، تُنتقد الصين لاعتمادها على شركاتها المحلية لتنفيذ تلك المشاريع، مما يحد من فرص العمل للسكان المحليين[٣٥]. في المقابل، تركز الولايات المتحدة على بناء قدرات محلية عن طريق تقديم برامج تدريب وتطوير المهارات.

ثانياً: التبادل التجاري

تُعد الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية، إذ تجاوز حجم التجارة الصينية مع دول إفريقيا ٢٨٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٣[٣٦]، وتشمل الصادرات الأفريقية إلى الصين المواد الخام مثل النفط، النحاس، والكوبالت، بينما تُصدر الصين إلى إفريقيا السلع المصنعة[٣٧].

وفي المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز تجارتها مع إفريقيا عن طريق مبادرات مثل AGOA، التي توفر إعفاءات جمركية على المنتجات الأفريقية[٣٨]. وتُظهر البيانات أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل أكبر على تصدير المنتجات الزراعية والتقنية المتقدمة، مما يعكس اختلاف الأولويات الاقتصادية بين النهجين. ومع ذلك، يظل التبادل التجاري الأمريكي مع دول إفريقيا محدوداً مقارنة بالصين.

ثالثاً: الديون والمساعدات

تعمل الصين بشكل كبير على تقديم قروض ميسرة للدول الأفريقية في سياق سياستها في كسب فرصة اقتصادية جديدة في الدول الإفريقية[٣٩]، الأمر الذ أدى إلى تصاعد المخاوف بشأن فخ الديون الذي تقيمه الصين لهذه الدول، إذ تصل قيمة القروض الصينية إلى مليارات الدولارات سنوياً، ويُنظر إليها على أنها سلاح ذو حدين؛ فهي توفر التمويل اللازم للبنية التحتية، لكنها تُثقل كاهل الدول بديون طويلة الأجل[٤٠].

وعلى النقيض، تركز الولايات المتحدة على تقديم مساعدات مباشرة ومنح لدعم قطاعات مثل التعليم والصحة، مما يقلل من مخاطر الديون، فتشمل البرامج الأمريكية مبادرات لدعم الأمن الغذائي وتعزيز فرص التعليم العالي[٤١]. لكن تبقى المخاطر قائمة بسبب الإملاءات السياسية التي تمليها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول التي تقدم لها هذه المساعدات[٤٢].

المطلب الثاني: المجال السياسي والدبلوماسي

تحاول كل من الولايات المتحدة والصين كسب دعم الدول الأفريقية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة. فتستخدم الصين سياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الإفريقية ، كوسيلة أساسية لبناء العلاقات مع الدول

الإفريقية، مما يجعلها شريكاً مفضلاً لبعض الأنظمة، بينما تعتمد الولايات المتحدة على العلاقات التقليدية والالتزام بقيم الديمقراطية، ومعارضة الحكومات المتسلطة والديكتاتورية ، كوسيلة لبناء علاقتها مع دول إفريقيا[٤٣].

تشمل الاستراتيجيات الصينية في القارة الإفريقية، تقديم الدعم المادي لبناء مقرات حكومية ومنظمات إقليمية، كذلك تقديم الدعم للحكومات وتسليحها[٤٤]، مع التحفظ عن أي إحداث سياسية تحدث في دول القارة، إذ تلتزم الصين أسلوب الصمت أو الإبطاء في إصدار أي إعلانات التأييد أو الشجب والاستنكار فيما يتعلق بالأحداث الإفريقية، وتُثير هذه النقطة جدلاً واسعاً، إذ يرى بعض المراقبين أن السياسة الصينية تسهم في ترسيخ أنظمة غير ديمقراطية، بينما يرى آخرون أنها توفر بديلاً مناسباً للدول التي تعاني من الضغوط الغربية[٤٥].

على الجانب الآخر، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز التحالفات الدبلوماسية عن طريق تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في إفريقيا، وهو ما ينعكس في مشروطية مساعداتها، وفي هذا الصدد يرى بعض المراقبين أن تدخل الولايات المتحدة في الشؤون السياسية للدول، بحجة تدعيم الديمقراطية ونصرة الشعوب على الحكومات المستبدة، هو تدخل نسبي بما يحقق المصالح الأمريكية، فهي تغض النظر عن بعض الأنظمة الاستبدادية ، وتمارس هذا الدور على أنظمة أخرى، مما يعكس أسلوب انتقائي لسياستها في بناء العلاقات الدولية مع الدول الإفريقية[٤٦].

المبحث الثالث: آثار التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية

يحتدم التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية في مجالات، واهمها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وبذلك فهو يحقق آثار على دول القارة الإفريقية، يمكن تحديدها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

تظهر الآثار الاقتصادية للتنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية، عن طريق نقاط عديدة أهمها الآتي:

١- تحسين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية: أسهمت الاستثمارات الصينية في تحسين البنية التحتية في العديد من الدول الأفريقية، مثل بناء الطرق والموانئ التي عززت الربط بين الدول وزادت من التجارة الإقليمية، فعلى الرغم من هذه التحسينات، فإن الاعتماد الكبير على القروض الصينية يثير تساؤلات حول قدرة الدول الأفريقية على تسديد الديون دون المساس بالسيادة الوطنية[٤٧]. بالمقابل، تُظهر الاستثمارات الأمريكية تركيزاً أكبر على بناء قدرات مستدامة مثل التعليم والتكنولوجيا، مما يساعد على خلق اقتصاد متنوع وديناميكي، لكن محدودية الموارد الأمريكية مقارنة بالصين تجعل تأثيرها أقل وضوحاً على مستوى البنية التحتية المادية[٤٨].

٢- تعزيز التبادل التجاري: أدى التنافس بين الصين والولايات المتحدة إلى توفير فرص تجارية جديدة للدول الأفريقية، مما أسهم في زيادة الصادرات والواردات، ومع ذلك، يظل التبادل التجاري غير متوازن، إذ تُصدر إفريقيا المواد الخام وتستورد السلع المصنعة، مما يعوق تطوير القطاعات الصناعية المحلية، علاوة على ذلك، تسعى الدول الأفريقية إلى تحقيق مزيد من التنوع في الشراكات التجارية للاستفادة من المزايا التي تقدمها كل من

الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيس هو ضمان عدم التحول إلى مجرد أسواق استهلاكية[٤٩].

المطلب الثاني: الآثار السياسية

تتحدد الآثار السياسية للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بالنقاط الآتية:

١. تراجع السيادة الوطنية لبعض الدول الإفريقية: أدى التنافس بين الولايات المتحدة والصين إلى زيادة النفوذ الأجنبي في القرارات السياسية للدول الإفريقية، وقد تأثرت الحكومات الإفريقية بضغط القوى الكبرى لتبني سياسات تخدم مصالحها، مما قلل من استقلالية القرار السياسي لها، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤثر الأكبر في تراجع سيادة بعض الدول الإفريقية، ذلك في ظل القواعد العسكرية التي أنشأتها في بعض الدول الإفريقية، مثل قاعدتها في جيبوتي(٥٠)، إذ إن هذه القواعد تفرض واقعاً سياسياً إقليميا ودولياً على الدول الإفريقية، الأمر الذي ينال من سيادتها على أراضيها، وسيادته على قرارات السلم والحرب، والدخول في علاقات دولية جديدة(٥١).

٢. التأثير على سياسة الحكومات: إذ إن الولايات المتحدة تدفع نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان (حسبما تدعي)، مما قد يؤدي إلى ضغوط سياسية على الأنظمة السلطوية ويدفعها نحو تبني سياسات ديموقراطية والتخلي على الأساليب الاستبدادية. في المقابل، الصين تقدم نموذجًا يقوم على "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية، مما يشجع بعض الأنظمة الإفريقية على تعزيز سيطرتها دون التزام بالإصلاحات الديمقراطية(٥٢).

٣. إضعاف المؤسسات الإقليمية تسعى كل من الصين والولايات المتحدة للتأثير على المنظمات الإقليمية الإفريقية مثل الاتحاد الإفريقي، مما يؤدي إلى تسيس قرارات هذه المؤسسات وتراجع قدرتها على العمل باستقلالية لخدمة مصالح القارة.

٤. تعميق الانقسامات الداخلية: خلق التنافس الأمريكي الصيني انقسامات داخلية في بعض الدول الإفريقية بين النخب السياسية والمجتمعات التي قد تفضل سياسات طرف دولي على الآخر، وهذا أدى إلى أزمات سياسية داخلية هددت الاستقرار في بعض الدول الإفريقية(٥٣).

٥. إعادة تشكيل العلاقات الدولية للدول الإفريقية: التنافس الأمريكي الصيني أعاد صياغة مكانة قارة إفريقيا على الساحة الدولية، إذ تجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة للتوازن بين القوتين لتحقيق أكبر مكاسب سياسية دون الإضرار بعلاقاتها مع أي طرف(٥٤).

٦. زيادة التوترات الجيوسياسية: التنافس على القارة الإفريقية أدى إلى تصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة داخل القارة، مما انعكس أحياناً على استقرار الدول الإفريقية التي أصبحت ساحات غير مباشرة لهذه الصراعات.

٧. تعزيز النفوذ الدولي: أتاح التنافس للدول الأفريقية فرصة للمناورة بين القوتين العظميين، مما عزز من مكانتها في السياسة الدولية(٥٥). ومع ذلك، فإن تلقي الدعم من أي طرف قد يترتب عليه ضغوط سياسية، مثل دعم مواقف معينة في الأمم المتحدة أو القبول بشروط اقتصادية معينة.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية والثقافية

اثر التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية على جوانب اجتماعية وثقافية في دول هذه القارة، ويمكن تحديد هذا الأثر في النقاط الآتية:

١-أسهمت المشاريع الصينية في خلق بعض فرص العمل، إلا أن توظيف العمالة الصينية في هذه المشاريع بدلاً من السكان المحليين أثار جدلاً واسعاً وانتقاداً من قبل المجتمع الأوربي ، واستياءً من قبل نقابات المهن في الدول الإفريقية[٥٦]. بالمقابل، ركزت الولايات المتحدة على تعزيز قدرات القوى العاملة المحلية عن طريق برامج تدريبية وتعليمية، وهذا ما أسهم في التأييد الإيجابي للدور الأمريكي التنموية في بعض الدول الإفريقية، إذ إن عدم الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كبير في المشاريع الكبيرة يؤدي إلى تزايد الفوائد الاقتصادية المباشرة للمجتمعات المحلية في القارة الإفريقية[٥٧].

٢-ازدادت التبادلات الثقافية بين إفريقيا وكل من الصين والولايات المتحدة، مما أدى إلى تأثيرات متبادلة، لكن الانتقادات توجه للصين بسبب تركيزها على التأثير الاقتصادي دون الانخراط الثقافي العميق مقارنة بالولايات المتحدة[٥٨]، فالولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز القيم الثقافية والديمقراطية عن طريق برامج التبادل الأكاديمي والثقافي، مثل مبادرة الشراكة الأمريكية الأفريقية[٥٩].

المبحث الرابع: تقييم التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية ومستقبله

عن طريق القراءات للإحصائيات وردود الأفعال الدولية والمحلية، ورؤية المراقبين للأحداث الدولية ، يمكن تقييم التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية، وتحديد المعالم لمستقبل هذا التنافس، ولأجل بحث هذين الأمرين، سيتم تقسيم المبحث وعلى الشكل الآتي:

المطلب الأول: تقييم التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية

يعكس التنافس الأمريكي الصيني على القارة الأفريقية صراعًا بين قوتين عالميتين تسعيان لتحقيق نفوذ اقتصادي وسياسي في منطقة غنية بالموارد الطبيعية وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، فالصين، باعتبارها أكبر شريك تجاري لإفريقيا، تعتمد على استثمارات ضخمة في البنية التحتية والطاقة والتعدين، إذ تقدم تمويلًا كبيرًا لبناء مشاريع كبرى مقابل الحصول على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن. هذا النهج أتاح لها بناء علاقات اقتصادية قوية مع العديد من الدول الأفريقية.

في المقابل، تركز الولايات المتحدة على مبادرات مثل دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب برامج اقتصادية مثل قانون النمو والفرص في إفريقيا، لكنها تواجه تحديات في مجاراة الحضور الصيني الواسع[٦٠].

كما أن التنافس الأمريكي الصيني يمتد أيضًا إلى المجال السياسي والجيوستراتيجي، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تقويض النفوذ الصيني عن طريق تقديم نفسها كشريك يعتمد على الشفافية والتعاون القائم على المصالح المشتركة، بينما تنظر إلى السياسات الصينية باعتبارها تهدد الاستقرار عن طريق ما يُعرف بدبلوماسية الديون، فهذا الصراع يعكس تغير موازين القوى العالمية وتأثيراتها المتزايدة على مستقبل القارة الأفريقية.

هذا ويمكن تقييم التنافس الأمريكي الصيني على القارة الإفريقية، عن طريق الجدول في أدناه، الذي يعكس صورة حقيقة لهذا التنافس عن طريق المقارنة المباشرة بين الطرفين:

جدول (١) مقارنة بين العلاقات الصينية الإفريقية والأمريكية الإفريقية

الجانب	العلاقات الصينية الأفريقية	العلاقات الأمريكية الأفريقية
الأهداف الاستراتيجية	يز النفوذ الاقتصادي وتأمين الموارد الطبيعية لدعم النمو الصناعي الصيني.	يل النفوذ الصيني، ودعم الاستقرار الإقليمي لضمان الأمن العالمي ومص الشركات الأمريكية.
التمويل والتسهيلات	تقديم قروض ميسّرة بدون شروط سياسية، وأحيانًا بدون فوائد.	تمويل بشروط صارمة مرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية.
التكنولوجيا والابتكار	تركيز أقل على التكنولوجيا المتقدمة، ولكن الصين تسهم في بنا البنية الرقمية مثل شبكات الاتصالات.	الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة وبرامج تطوير المهارات في مجالات مث الطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي.
التعليم والتدريب	ح دراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات الصينية، وبرا تدريبية للكوادر المحلية.	امج تدريب طويلة الأجل ومنح تعليمية مثل برنامج فولبرايت وبرامج تنم المهارات التقنية.
البنية التحتية	اريع واسعة تشمل الطرق والجسور والموانئ والسدود، مع و شركات صينية تدير المشاريع.	شاريع بنية تحتية محدودة، مع تركيز أكبر على إصلاح المؤسسات وتطو الخدمات المحلية.
الشراكات	اء شراكات استراتيجية مع الحكومات دون النظر لطبيعة أنظمتها السياسية.	ثيل الشراكات مع الدول ذات الأنظمة الديمقراطية أو التي تسير نحو التح الديمقراطي.
الإعلام والدعاية	خدام الإعلام الرسمي للترويج لـ "مبادرة الحزام والطريق" وتع صورة الصين كحليف اقتصادي.	عتماد على الإعلام الدولي والمؤسسات غير الحكومية لتعزيز صورة الولا المتحدة كداعم للديمقراطية وحقوق الإنسان.
الصحة والرعاية	ء مستشفيات وتوفير فرق طبية خلال الأزمات مثل جائحة كورو	مبادرات صحية كبرى مثل "برنامج الطوارئ الرئاسي للإغاثة من الإيدز" (PEPFAR).
التغير المناخي	م مشاريع الطاقة التقليدية مثل الفحم والنفط مع تركيز متزايد ع الطاقة الشمسية والرياح.	تركيز كبير على مشاريع الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية.
القطاع الزراعي	ثمارات في الزراعة لدعم تأمين الغذاء للصين واستيراد المنتج الزراعية.	برامج لدعم الأمن الغذائي ومبادرات التنمية الريفية في إفريقيا.
التنمية المستدامة	جه أقل نحو التنمية المستدامة، مع التركيز على المشاريع قصي الأجل.	م طويل الأجل للتنمية المستدامة عن طريق المؤسسات والمنظمات الدول
المواقف تجاه القروض	تُتهم بفرض قروض مرهقة قد تؤدي إلى أزمات ديون.	تقدم قروضًا بشروط اقتصادية صارمة لضمان السداد.
المعوقات	نتقادات لاستغلال العمالة المحلية وتوظيف عمالة صينية بدلًا مر الأفارقة.	قيود بيروقراطية وسياسات قد تؤخر التنفيذ الفعلي للمشاريع.
دور القطاع الخاص	تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار المباشر في القطاعات الاستراتيجية.	عم محدود للقطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في إفريقيا مقارنة بالصين
العلاقات الشعبية	تأثير محدود على الشعوب الأفريقية مع تركيز على الحكومات.	ر أكبر على الشعوب عن طريق برامج المساعدات والمنظمات غير الحكو
الانتقادات	تُتهم الصين بانتهاج "دبلوماسية الديون" واستغلال الموارد دور تعزيز التنمية المستدامة.	د الولايات المتحدة بأنها تهتم بالقضايا السياسية أكثر من دعم البنية التح والتنمية المباشرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة : آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ٢٠١٦. كذلك: هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١–٢٠١٠، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

المطلب الثاني: مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية

تمثل القارة الأفريقية ساحة رئيسة للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، إذ تسعى كلتا الدولتين إلى تعزيز نفوذهما في هذه المنطقة الغنية بالموارد الطبيعية والمهمة جيوسياسيًا، وهذا التنافس لم يعد يقتصر على الاقتصاد والتجارة، بل يمتد ليشمل السياسة، الأمن، والثقافة. وفي الوقت الذي تعمل فيه الصين على توسيع استثماراتها عبر مبادرة "الحزام والطريق"، تركز الولايات المتحدة على بناء تحالفات سياسية ودعم الديمقراطية. ومع استمرار هذا التنافس، تبقى القارة الأفريقية أمام مجموعة من السيناريوهات التي قد تحدد مستقبلها في ظل الصراع بين هاتين القوتين. وفيما يلي ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطور هذا التنافس وتأثيره على إفريقيا:

أولاً: تصاعد التنافس وتعميق الانقسام : في هذا السيناريو، يستمر التنافس بين الولايات المتحدة والصين في التصاعد، مما يؤدي إلى انقسام واضح بين الدول الأفريقية بناءً على الانحياز لأحد الطرفين، فمن الواضح أن الصين تسعى الى تكثيف استثماراتها الاقتصادية في البنية التحتية والتكنولوجيا في دول القارة الإفريقية[٦١]، بينما تضاعف الولايات المتحدة من جهودها للحفاظ على مكانتها الدولية، على كافة الأصعدة وخاصة على الصعيد الاقتصادي، والتفوق العسكري[٦٢]، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الفرص الاقتصادية للدول الأفريقية، لكنه يحمل خطر الدخول في مواجهات سياسية غير مباشرة أو تحول القارة إلى ساحة صراع نفوذ مشابه للحرب الباردة.

ثانياً: التعاون الأمريكي الصيني لتحقيق التنمية المشتركة: في هذا السيناريو، تدرك الولايات المتحدة والصين أهمية استقرار القارة الأفريقية واستغلال مواردها بشكل مستدام، مما يدفعهما إلى التعاون مع الصين بدلاً من التنافس، إذ يمكن أن يشمل هذا التعاون مشاريع مشتركة في مجالات الطاقة المتجددة، الصحة، ومكافحة التغير المناخي. وفي حال تحقق هذا الأمر ستستفيد الدول الأفريقية بشكل كبير، فهي ستتمكن من الحصول على تمويلات واستثمارات متوازنة دون الانحياز لطرف على حساب الآخر.

ثالثا: انحسار النفوذ الأمريكي لصالح الصين: في ظل التركيز الأمريكي على ملفات دولية أخرى مثل الصراع الروسي الأوكراني أو التنامي المستمر لخطر الأسلحة النووية خاصة بالنسبة لكوريا الشمالية وايران، فضلاً عن تركيزها على صراعات الشرق الأوسط ودعم الكيان الإسرائيلي ضد ايران ومحور المقاومة ، فأن هذه الأسباب قد تؤدي الى أن تنخفض مشاركة الولايات المتحدة في الشأن الأفريقي. في المقابل، ستواصل الصين توسيع نفوذها عن طريق استثماراتها الاقتصادية وبرامجها التنموية، وهذا قد يؤدي ذلك إلى اعتماد أفريقي أكبر على الصين، مما يثير مخاوف بشأن الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول الأفريقية، خاصة مع تزايد ديونها تجاه بكين.

وترى الباحثة أن السناريو الأول والثالث هو الأقرب الى الواقع الحالي للمجريات العالمية، ولعل صعود دونالد ترامب للرئاسة الأمريكية بعد الانتخابات الأخيرة في عام ٢٠٢٤، يجعل السيناريو الأول اكثر واقعية من أي سيناريوهات أخرى، إذ إن توجهات الإدارة الأمريكية في مدة حكم هذا الرئيس، يتوقع اهتمامها بالجوانب

الاقتصادية بصورة كبيرة، وحرصها على منع الصين من الريادة العالمية، وظهور أقطاب قوى تحكم العالم غيرها، وهذا ما قد يدفعها الى تفويت الفرصة على الصين للهيمنة الاقتصادية على القارة الإفريقية.

الخاتمة

يشهد التنافس بين الولايات المتحدة والصين على النفوذ في القارة الأفريقية تحولًا استراتيجيًا يتجاوز المصالح الاقتصادية إلى أبعاد جيوسياسية وعسكرية، إذ يتجلى هذا التنافس في مشاريع البنية التحتية، والمساعدات التنموية، والاستثمارات، والتواجد العسكري. وعلى الرغم من أن القارة الأفريقية تعد ساحة للصراع بين القوى الكبرى، إلا أن ذلك يفتح أيضًا فرصًا للدول الأفريقية لتعزيز سيادتها واستغلال هذا التنافس لتحقيق تنمية مستدامة.

النتائج:

١. أسهم التنافس بين الولايات المتحدة والصين في تحفيز مشاريع البنية التحتية وتنمية الاقتصاد في العديد من الدول الأفريقية.
٢. أظهرت التجربة أن اعتماد الدول الأفريقية على شريك واحد، سواء الصين أم الولايات المتحدة، يضعها في مواقف ضعف عند التفاوض.
٣. ازداد التواجد العسكري في القارة، خاصة من الولايات المتحدة، ومن أسباب هذا التزايد، هو رد فعل على النفوذ الصيني والروسي المتنامي في دول هذه القارة.

التوصيات:

١. تشجيع التعاون بين الدول الأفريقية لتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.
٢. إن دراسة أسلوب إدارة التنافس بين الصين والولايات المتحدة في إفريقيا تمثل ضرورة لصانع القرار العراقي وذلك للاستفادة من المخرجات الإيجابية للدول الإفريقية الناتجة عن هذا التنافس، ومن ثم الاستفادة من تجارب الدول الإفريقية في الاستفادة من هذا التنافس، في تعزيز شراكات العراق الدولية.
٣. على صانع القرار العراقي السعي لعلاقات متوازنة مع القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة لدعم التنمية والبنية التحتية.
٤. استخدام التنافس الدولي كوسيلة لتعزيز مكانة العراق كمركز للحوار والشراكات التنموية بين القوى الكبرى.

الهوامش

(١) حسان عزوز، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محم بوضياف، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٥.

(٢) مراد العيناني، إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي، مجلة أراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ٢٠١٧، ص١٣٥.

(٣) توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد(٥)، معهد الدوحة للدراسات العليا – قطر، ٢٠٢٣، ص١٠٨.

(٤) شريف عبد الحكيم، تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي – بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠١٨، ص٣١.

(٥) عبد العزيز رفاعي، إفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب.ت، ص١١٥.

(٦) عايدة العزب موسى، تجارة العبيد في إفريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٨

(٧) ماركوس غارفي : هو أحد القوميين السود البارزين خلال أوائل القرن العشرين، ولد غارفي في جامايكا لكنه أمضى أنجح سنوات عمره في الولايات المتحدة. كان رأسمالي متحمس ومن المؤمنين بأن على الأمريكان الأفارقة وغيرهم من السود حول العالم أن يقوموا بجهد موحد لتشكيل مؤسسات من المجتمعات السود تأخذ على عاتقها تنمية وبناء القارة الإفريقية. ينظر: ادو بواهن، تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابق، منشورات منظمة اليونسكو، ١٩٩١، ص٧٥١.

(٨) أندرو هارتمان، حرب من اجل روح أمريكا، ترجمة :عمار جمال، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧،ص١٦٨.

(٩)هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١–٢٠١٠، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص١١٧.

(10) Yolande Miller, USAID and Community Schools in Africa: The Vision–the Strategy–the Reality, U.S. Agency for International Development, USA, 2004, p.p.12–19

(١١) هادي برهم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(12) Frank H. Columbus, Politics and Economics of Africa, Nova Publishers, Nova Science Publisher of Books and Journals, vol 6, 2001, p.30.

(١٣) حسن الحاج علي أحمد، العلاقات السودانية الأميركية في عهد الإنقاذ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص٣٩٨

(14) "About Prosper Africa", publish online, visit at 12/12/2024, link: https://www.prosperafrica.gov/about/

(١٥) حسن الحاج علي أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٢.

(١٦) توفيق عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ، ص١١٠.

(١٧) جيهان عبد السلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد(١٥)، المجلد (١٦)، ٢٠٢٢، ص. ص١٩٧–١٩٨.

(١٨) عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣، ص٤٢٠.

(١٩) إبراهيم نصر الدين، إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٧٤.

(20) Li Anshan And Other, Focac Twelve Years Later, Peking University, School Of International Studies, Uppsala, 2012, P.7.

at: https://nai.diva-portal.org/smash/get/diva2:538478/fulltext01

(٢١) رائد حسين حسنين، السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، دار ابن راشد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص٢٠٤.

(٢٢) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٠.

(23) Chris Alden, China and the long march into African agriculture, Cahiers Agricultures, vol (22), issue (1), 2013, p.17.

(٢٤) حسام جاد الرب، جغرافيا إفريقيا وحوض النيل، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٧.

(25) Helen Lei Sun, understanding China's agricultural investments in Africa, Paper No 102, SAIIA Occasional, south Africa, 2011, p.8.

(26) LI Anshan, op.cit, p.8.

(٢٧) رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية: العلاقات (الصينية – السودانية) نموذجاً، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص١٨٨.

(٢٨) تشانغ باي جيا، التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة: مريم محسن وأخرون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٥٩.

(29) Jonathan Holslag, China's new security strategy for Africa, Shanghai workshop on global governance, 2008, p.23.

(٣٠) عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، دار ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٢٥٢.

(٣١) صباح جاسم محمد الجنابي، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، برلين ٢٠٢١ ص٩٩.

(٣٢) محمد نزار ناجي، الاستثمار الصيني في إثيوبيا بعد عام ٢٠١٠، مجلة دراسات إفريقية، المجلد (٢)، العدد (١٤)، ٢٠٢٤، ص١٧٧.

(33) "About MCC", publish online, visit at 16/12/2024,link: https://www.mcc.gov/about/

(٣٤) علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٥٦.

(٣٥) منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٢، ص٩٣.

(٣٦) "الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا للعام الـ١٥ على التوالي"، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٢/١٧، الرابط: https://www.snabusiness.com/article/1738767

(٣٧) علي العطري، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(٣٨) هادي برهم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(٣٩) توفيق عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ، ص١١٠.

(٤٠) شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١٠)، ٢٠١٤، ص١٦-١٧.

(٤١) المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.

(٤٢) علي العطري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(43) Richardson, Sophie: China – Cambodia and Five Principles of Peaceful Coexistence, Columbia University Press, USA, 2013, p.9.

(٤٤) علي العطري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

(٤٥) توفيق عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

(٤٦) علي العطري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

(47) F. Mintoiba, The Post-Focac's Dynamics of The China-Africa Relationship: An Assessment, African University Journal of University Research, Volume (2), Issue (1), 2022, p.44.

(٤٨) رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠٢٠، ص١١٢.

(٤٩) جهيدة زرقة، كريمة زوابلية، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠١٨، ص٥١.

(٥٠) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص٣٧٦.

(٥١) أميرة محمد عبد الحليم، التنافس الدولي على إفريقيا بعد مرور عام على الحرب الروسية-الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص٣٧.

(٥٢) عبد القادر دندن، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٠.

(٥٣) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

(٥٤) ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى على الموارد، أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان، مجلة دراسات إفريقية، العدد(٤٥)، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص١٦٧.

(٥٥) حسان عزوز، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٥٦) عادل حسين محمد احمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، ٢٠١٠، ص٤٢.

(٥٧) أميرة محمد عبد الحليم، مصدر سابق، ص٢٥.

(٥٨) توفيق عبد الصادق، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٥٩) محمد ميسر المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٦.

(٦٠) هادي برهم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

(٦١) مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، منشور على الإنترنت، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085

(٦٢) عبد اللطيف المناوي، أمريكا في إفريقيا، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٢/١٨، الرابط: https://ara.tv/rjt74

المصادر

أولا: الكتب العربية والمترجمة

١- إبراهيم نصر الدين، إفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢- أدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام، المجلد السابع، منشورات منظمة اليونسكو، ١٩٩١.

٣- أميرة محمد عبد الحليم، التنافس الدولي على إفريقيا بعد مرور عام على الحرب الروسية-الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣.

٤- أندرو هارتمان، حرب من اجل روح أمريكا، ترجمة :عمار جمال، الكتب خان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

٥- تشانغ باي جيا، التجربة الصينية: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة: مريم محسن وأخرون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧.

٦- حسام جاد الرب، جغرافيا إفريقيا وحوض النيل، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- حسن الحاج علي أحمد، العلاقات السودانية الأميركية في عهد الإنقاذ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.

٨- رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا العلاقات الصينية: العلاقات (الصينية - السودانية) نموذجاً، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٩- رائد حسين حسنين، السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، دار ابن راشد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

١٠-رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠٢٠.

١١-صباح جاسم محمد الجنابي، اثر المتغير الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان، المركز الديمقراطي العربي، برلين ٢٠٢١.

١٢-عادل حسين محمد احمد، مستقبل التعاون الاستراتيجي بين السودان والصين، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، ٢٠١٠.

١٣-عايدة العزب موسى، تجارة العبيد في إفريقيا، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٤-عبد العزيز رفاعي، إفريقيا والعلاقات السياسية الدولية في عهد الاستقلال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب.ت.

١٥-عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، دار ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

١٦-عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣.

١٧-محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

١٨-منذر ماخوس، الاقتصاد السياسي للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآفاق سوق الطاقة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٢.

١٩-هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩١-٢٠١٠، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

ثانيا: الرسائل والاطروحات الجامعية

١- جهيدة زرقة، كريمة زوابلية، محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ما بين الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ٢٠١٨.

٢- حسان عزوز، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محم بوضياف، الجزائر، ٢٠١٩.

٣- شريف عبد الحكيم، تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الإفريقي – بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسة، الجامعة الإسلامية، لبنان، ٢٠١٨.

٤- علي العطري، التوجهات الجديدة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا منذ ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر،٢٠١٧.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١- توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد(٥)، معهد الدوحة للدراسات العليا – قطر، ٢٠٢٣.

٢- جيهان عبد السلام عباس، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، عدد(١٥)، المجلد (١٦)، ٢٠٢٢.

٣- شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١٠)، ٢٠١٤.

٤- محمد نزار ناجي، الاستثمار الصيني في إثيوبيا بعد عام ٢٠١٠، مجلة دراسات إفريقية، المجلد (٢)، العدد (١٤)، ٢٠٢٤.

٥- مراد العيناني، إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي، مجلة أراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، السعودية، ٢٠١٧.

٦- ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى على الموارد، أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان، مجلة دراسات إفريقية، العدد(٤٥)، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

ثالثاً: المصادر الإلكترونية

١- "الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا للعام الـ١٥ على التوالي"، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٢/١٧، الرابط: https://www.snabusiness.com/article/1738767

٢- عبد اللطيف المناوي، أمريكا في إفريقيا، مقال منشور على الإنترنت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٢/١٨، الرابط: https://ara.tv/rjt74

٣- مصطفى جالي، الصين في إفريقيا: تحقيق غايات القارة أم البحث عن المصالح الاستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١، منشور على الإنترنت، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5085

رابعاً: المصادر الأجنبية

1- "About MCC", publish online, visit at 16/12/2024, link: https://www.mcc.gov/about/

2- "About Prosper Africa", publish online, visit at 12/12/2024, link:
https://www.prosperafrica.gov/about/

3- Chris Alden, China and the long march into African agriculture, Cahiers Agricultures, vol (22), issue (1), 2013.

4- F. Mintoiba, The Post-Focac's Dynamics of The China-Africa Relationship: An Assessment, African University Journal of University Research, Volume (2), Issue (1), 2022.
5- Frank H. Columbus ,Politics and Economics of Africa, Nova Publishers, Nova Science Publisher of Books and Journals, vol 6, 2001.
6- Helen Lei Sun, understanding China's agricultural investments in Africa, Paper No 102, SAIIA Occasional, south Africa, 2011.
7- Jonathan Holslag, China's new security strategy for Africa, Shanghai workshop on global governance, 2008.
8- Li Anshan And Other, Focac Twelve Years Later, Peking University, School of International Studies, Uppsala, 2012.
9- Richardson, Sophie: China - Cambodia and Five Principles of Peaceful Coexistence, Columbia University Press, USA, 2013.
10- Yolande Miller, USAID and Community Schools in Africa: The Vision-the Strategy-the Reality, U.S. Agency for International Development, USA, 2004.